

The Effect of Financial Indicators on the Gross Domestic Product of the USA Economy for 1990-2015 (A standard study)

Abdul Jasem Abbas AIA Allah

University of Babylon

Faculty of Administration & Economics

Department of Industrial Management , Iraq

Jalkhalidy @ ymail.com

Adnan Dawood M. AL-Ethary

University of Kufa

Faculty of Administration & Economics

Department of Economics, Iraq

Skuna_100@ yahoo.com

ARTICLE INFO

Submission date: 27 /2 /2018

Acceptance date: 26 /3/ 2018

Publication date: 21 /7/ 2019

Abstract

Gross domestic product (GDP) is a major indicator of economy for the United States of America, So the federal government tried to maintain its stability by expanding the growth of public spending, tax revenue and public debt, Which means the use of fiscal policy in the management of the overall supply at the level of the modern economy. This study is aimed to estimate and analyze the impact of financial indicators on economic growth based on time series data covering the period 1990-2015 using the VIF and TOL factors and to test the hypotheses and clarifying the relationship between them to verify the validity of the hypothesis.

The obtained results of the analysis of the standard models of the research show there is a positive effect of the financial indicators on US GDP based on the parameter values of the model, As the increase of public expenditure, public revenues and public debt by 1% will increase the GDP by 0.44%, 0.45%, 0.11% respectively. This is compatible with economic logic and theoretical hypotheses. The study recommends directing public spending and tax revenue as well as public loans towards productive economic areas which supports economic activity and expansion the supply base to cover growing aggregate demand.

Keywords: Financial indicators, Gross domestic product, United States of America

أثر المؤشرات المالية على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي للمدة 1990 - 2015 (دراسة قياسية)

عبد الجاسم عباس على الله

عدنان داود محمد العذاري

جامعة الكوفة - كلية الادارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد جامعة بابل - كلية الادارة والاقتصاد - قسم الادارة الصناعية

الخلاصة

يمثل الناتج المحلي الاجمالي أحد المؤشرات الرئيسية لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك حاولت الحكومة الفيدرالية الحفاظ على استقراره عن طريق التوسع في نمو الانفاق العام والحصيلة الضريبية والدين العام، مما يعني توظيف السياسة المالية في ادارة العرض الكلي على مستوى الاقتصاد، ولهذا جاء البحث مستهدفا تقدير وتحليل أثرا لمؤشرات المالية على النمو الاقتصادي بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية التي تغطي المدة 1990 - 2015 باستخدام عامل تضخيم البيانات VIF والعامل المصحح TOL لاختبار فرضيات البحث وتوضيح العلاقة القائمة بينهما للتحقق عن مدى صحة الفرضية المعتمدة.

ونتيجة لتحليل النماذج القياسية للبحث، ظهر ان هناك أثرا ايجابيا للمؤشرات المالية على الناتج المحلي الأمريكي اعتمادا على قيم معاملات النموذج، اذ ان زيادة النفقات العامة والاياردات العامة والدين العام بنسبة 1% سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي بنسبة 0.44%، 0.45%، 0.11% على الترتيب وهذا ماجاء متوافقا مع المنطق الاقتصادي وفروض النظرية. ويوصي الباحثان الى توجيه الانفاق العام والحصيلة الضريبية فضلا عن القروض العامة نحو المجالات الاقتصادية الانتاجية التي تدعم النشاط الاقتصادي وتوسيع قاعدة العرض الكلي لتغطية الطلب الكلي المتنامي.

الكلمات الدالة: المؤشرات المالية، الناتج المحلي الاجمالي، الولايات المتحدة الأمريكية

المقدمة

تعد السياسة المالية بمؤشراتها المتعددة كالانفاق العام والاياردات العامة والدين العام احدى أهم السياسات الاقتصادية التي يمكن من خلالها التأثير في مسار النشاط الاقتصادي ومعالجة الاختلالات والتقلبات الاقتصادية وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين، اذ تؤدي تلك المؤشرات دورا رئيسا في ارساء المقومات الأساسية للنمو القابل للاستمرار وتسريع عملية التنمية الاقتصادية، فهي تتضمن تكييفا كميا ونوعيا لحجم الانفاق العام والاياردات العامة والدين العام من أجل الحفاظ على وظائفهما بغية تحقيق أهداف محددة لضمان مستوى مقبول من الاستقرار في مستوى الناتج المحلي الاجمالي.

في عقد التسعينات من القرن الماضي ساهمت السياسة المالية التوسعية والادارة الناجحة للأحتياطي الفيدرالي ومعطيات الثورة التكنولوجية الى تحسن أداء الاقتصاد الأمريكي ونموه بسرعة كبيرة مسجلا معدلات نمو موجبة، أما في بداية الألفية الثالثة فقد شهد الاقتصاد الأمريكي ركودا هو الأقصر عقب أحداث الحادي عشر من ايلول عام 2001 وضرب مركز التجارة الدولية في الولايات المتحدة، انخفضت على أثره معدلات نمو الانفاق الاستهلاكي والاياردات العامة مسجلة معدلات نمو سنوي سالبة وتعاضم نمو الدين العام مما انعكس ذلك على تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، ثم دخلت الولايات المتحدة ركودا آخر هو الأطول في تاريخ الولايات المتحدة منذ الكساد العظيم عام 2007 ليعقبه أزمة مالية عام 2008 ساهمت في خلقه اضطرابات السوق المالية والمضاربة في قطاع الأسكان والتخمينات المبالغ بها في الرهن العقاري وانخفاض حجم الادخار القومي مما انعكس على انخفاض الانفاق

الاستهلاكي والايادات الضريبية بسبب الاعفاءات الضريبية على الأثرياء والشركات التي أقرت في عهد الرئيس الأمريكي بوش الأبن مما ترتب على ذلك تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي . وبالمقابل فقد حقق الاقتصاد الأمريكي انتعاشا مهما بعد عام 2011 تمثل في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، اذ كانت الأسباب المالية هي الأكثر وضوحا في ذلك الانتعاش.

مشكلة البحث

تأثرت الولايات المتحدة الأمريكية بأزمات اقتصادية متتالية انعكست على الاقتصاد القومي لها وكان للسياسة المالية ومؤشراتها التي تتمثل بالانفاق الحكومي والايادات العامة والدين العام تأثير مباشر على الاستقرار في مستوى الناتج المحلي الاجمالي، ولذا تتمثل مشكلة البحث في تفحص مدى تأثير مؤشر الناتج المحلي الأمريكي بالعوامل الخارجية المتمثلة بمتغيرات السياسة المالية، وأي من تلك المتغيرات كان أكثر تأثيرا في ذلك الاستقرار .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان للمؤشرات المالية المتمثلة بالانفاق الحكومي والايادات العامة ولاسيما الضريبية منها والدين العام أثرا ايجابيا ومعنويا على الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الأمريكي)

أهداف البحث

بناء على ماتقدم من وصف لمشكلة البحث المراد دراسته، هدف هذا البحث الى تحديد جملة من الأهداف منها :-

- 1- التوصيف النظري للمؤشرات المالية وتطورها عبر الفكر الاقتصادي والدور الذي لعبته الدولة في النشاط الاقتصادي ولاسيما بعد أن ساد العالم الأزمة الاقتصادية الكبرى المتمثلة بالكساد العالمي الكبير 1929-1932
- 2- دراسة العلاقة النظرية بين المؤشرات المالية والنمو في الناتج المحلي الاجمالي
- 3- دراسة هيكل المؤشرات المالية وتطوره في الاقتصاد الأمريكي في المدة 1990 - 2015
- 4 - دراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي وهيكله القطاعي للمدة ذاتها
- 5- بيان مدى تأثير الانفاق العام والايادات العامة والدين العام في النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي
- 6- تقدير نماذج قياسية لأثر المتغيرات المالية على الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي واختبار تلك العلاقة احصائيا وقياسيا وتفسير سلوك معالمها المقدره حسب منطوق النظرية الاقتصادية.

منهجية البحث

استند البحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، اذ تمثل المنهج الاستقرائي على الوصف النظري لأهم الأفكار والفلسفة الاقتصادية لموضوعة البحث، بينما ضم المنهج الاستنباطي على المنهج التحليلي والأستنتاجي الذي يقوم على ربط الأسباب بالنتائج من خلال مناقشة المفاهيم النظرية والتطبيقية على شكل سلسلة زمنية تبدأ بالنظرية ومن ثم تحليل تطور المؤشرات المالية ومؤشر الاستقرارالاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية عبر المراحل التاريخية التي مر بها في مدة البحث، والمنهج القياسي الكمي لتقدير معالم المتغيرات المستقلة وإشارتها لبيان مدى توافقها مع المنطق الاقتصادي وفروض النظرية من خلال الاختبارات الاحصائية والقياسية وباستخدام عامل تضخيم البيانات VIF والعامل المصحح TOL لبيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الواردة في البحث.

هيكلية البحث

لغرض الوصول الى أهداف البحث والتحقق من صحة فرضيته ومدى توافقها مع المنطق الاقتصادي فقد قسم على ثلاثة مباحث وعلى النحو الآتي :-

المبحث الأول : المؤشرات المالية والنتائج المحلي الاجمالي اطار نظري ومفاهيم عامة
المبحث الثاني : تحليل تطور المؤشرات المالية والنتائج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الأمريكي
المبحث الثالث : قياس وتحليل أثر المؤشرات المالية على الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي

المبحث الأول

المؤشرات المالية والنتائج المحلي الاجمالي اطار نظري ومفاهيم عامة

أولاً : النفقات العامة

النفقات العامة (مراجعة نظرية)

تعد النفقات العامة احدى أدوات السياسة المالية fiscal policy التي تعبر الدولة من خلالها عن مدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، وقد أدى تنوع مجالات تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية الى تطور مفهوم الانفاق العام، اذ انصرف اصطلاح النفقة العامة على انها مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للحكومة أو احدى الهيئات المكونة لها بهدف تحقيق نفع عام [1]

أو هي النفقات التي تتحملها السلطات المركزية العامة أو الحكومات المحلية من أجل اشباع الحاجات الجماعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي [2]

لقد تطور مفهوم النفقة العامة عبر تاريخ الفكر الاقتصادي كالفكر الكلاسيكي في ظل النظام الاقتصادي الحر والدولة الحارسة الذي أقتصر دورها في تأمين الأمن الداخلي والدفاع ضد الأعتداءات الخارجية والقضاء وأقامة العدل وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي مما ترتب على ذلك اقتصار النفقات العامة على ضمان سير هذه الوظائف الاساسية [3]

في حين ان الفكر الكينزي منح مساحة واسعة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كنتيجة لتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتخلي عن مفهوم الدولة الحارسة وسيادة مفهوم الدولة المتدخلة لاسيما بعد أن ساد العالم مشكلة الكساد العظيم (1929-1932) والتي كانت بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها وتهاوت من خلالها الأفكار والسياسات الاقتصادية الكلاسيكية، وفي الوقت ذاته برزت أفكار النظرية الكينزية للاقتصادي جون مينارد كينز G.M Keynes الذي أنتقد كافة المبادئ والأسس التي قام عليها الفكر الكلاسيكي [4]. والذي أستنتج ان السبب الرئيس للكساد كان نقص الطلب الفعال Effective Demand، الأمر الذي دعا الى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة نفقاتها العامة بهدف تحفيز الطلب الكلي الفعال [5] الا انه بعد تعرض النظام الرأسمالي الى الركود التضخمي وعجز الفكر الكينزي عن مواجهته نشأت المدرسة النقدية تحت قيادة الاقتصادي المشهور ملتون فريدمان M.fredman في الستينات من القرن الماضي، اذ تخلت هذه المدرسة عن السياسة الاقتصادية المرنة ونادت بالعودة الى سياسة عدم التدخل من الدولة في النشاط الاقتصادي [6] على أساس أن اليد الخفية التي

تحدثت عنها آدم سمث كفيلا بتحقيق التوافق والأنسجام بين المصالح الفردية وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي العام مما أعاد الحياة الى النظرية التقليدية.

ثانيا: الإيرادات العامة

ماهية الإيرادات العامة وتحليل الاتجاهات الفكرية لها

ان التطور الذي حصل في الإيرادات العامة من خلال زيادة حجمها وتعدد مصادرها وأغراضها كان نتيجة للتطور الذي حصل في دور الدولة الذي سببه زيادة النفقات العامة، اذ لم تعد الإيرادات العامة مقصورة على عملية تمويل النفقات العامة كما كان ينادي بها الفكر التقليدي، بل أصبحت أداة رئيسة من أدوات السياسة المالية للدولة والتي يتم من خلالها ضمان التمويل الحكومي وأداة من أدوات التوجيه الاقتصادي والاجتماعي، لقد أصبحت السلطات العامة متمثلة بالحكومة وهيئاتها التنفيذية هي المسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن استغلال الموارد العاطلة والقيام بعملية الإنتاج والتوزيع.

فلم تقتصر الإيرادات العامة على الإيرادات العادية كالضرائب والرسوم والدومين العام والدومين الخاص وإنما امتدت لتشمل الإيرادات غير العادية كالأصدار النقدي الذي تلجأ اليه الدولة في الظروف الاستثنائية وحتى في الظروف الاعتيادية، الأمر الذي أدى الى تعدد قنوات الإيرادات العامة وتنوع أساليبها وأختلاف طبيعتها تبعا لنوع الخدمة العامة التي تؤديها الدولة والهدف الذي تسعى اليه من هذه الخدمة، لذا فإن الأهمية النسبية لكل نوع منها قد تغيرت تبعا لتغير طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي السائد في البلد.

ويشير مفهوم الإيرادات العامة الى الإيرادات الحكومية التي تمثل الدخل المتأتي من مصادر مختلفة مثل الضرائب والرسوم والتعريفات الكمركية وبيع السلع والخدمات وأرباح المؤسسات العامة والفوائد على القروض وغيرها من المصادر الأخرى من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[7].

ومما تقدم فإن الإيرادات العامة هي مجموعة الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من مصادر متعددة بغية تغطية نفقاتها العامة في مدة زمنية معينة من أجل الوصول الى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي يسعى اليها المجتمع.

اذ رأى الكلاسيك أن الإيرادات العامة تحدد بحدود النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظائفها التقليدية فقط انطلاقا من مبدأ الحياد المالي، فلم تكن الضريبة أداة فعالة في تأدية المهام الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للنهوض بالمجتمع وتنميته، اذ عرفت الضريبة بدورها المحايد في الحياة الاقتصادية وأصبحت تفرض لتمويل الأنفاق العام ومحدودة التأثير في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع[8].

ان أزمة الكساد العظيم وما رافقها من تطورات اقتصادية واجتماعية أملت الحاجة الى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بحسب الآراء التي سادت آنذاك من خلال التأثير على الطلب الكلي(الفعال) Total Demand (Active Demand) (الذي يعد محور النظرية الكينزية وعمودها الفقري) ومن هنا تغيرت النظرة الى الدولة اذ أصبحت وحدة اقتصادية تؤثر في النشاط الاقتصادي وتبعا لذلك تغيرت النظرة الى الإيرادات الضريبية اذ لم تكن الضريبة وسيلة لتحصيل الموارد المالية للدولة فقط بل أصبحت أداة فعالة بيد الدولة تستخدمها لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية وبحسب ماتقتضيه المصلحة العامة اضافة الى أنه لم تكن هناك ضرورة

لحيادية السياسة الضريبية للدولة، إذ أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة الضريبية هو أمر تستدعيه المصلحة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع[9].

بينما أشار النقوديون بمعارضتهم الى التوجهات الكينزية وتدخل الدولة وعلى رأسهم ملتون فريدمان* • وان أي إجراءات تدخلية من الحكومة عبر سياستها المالية من شأنها أن تزيد من العجز الحكومي ومن ثم التضخم، وأن الأيرادات الضريبية يجب أن تستخدم لتوفير الموارد المالية للدولة وليس لإعادة توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع[10].

ثالثا : الدين العام

الدين العام (المفهوم والتطور الفكري)

أن مصطلح الدين العام حديث العهد نسبيا يعود الى بداية القرن الثامن عشر وكان ظهوره انعكاس لتطور دور الدولة وحصول السلطات التشريعية على حقها في فرض الضرائب من جهة واللجوء الى الدين العام من جهة أخرى. ويعرف الدين العام على انه مجموع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة عن طريق الألتجاء الى الجمهور أو المصارف أو غيرها من المؤسسات المالية الدولية مع التزامها بدفع فائدة سنوية محددة عن المبالغ المدفوعة وبرد قيمة هذه المبالغ دفعة واحدة أو على أقساط بحسب مامتق عليه مع الجهة المقرضة[11].

أضحى الدين العام محل جدل لاينتهي، فمن ناحية عارضته المدرسة الكلاسيكية ونادت بتوازن الموازنة العامة للدولة إذ رفض الفكر التقليدي سياسة لجوء الدولة الى الدين العام أيانا بمزايا الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الا في حدود ضيقة، وقد برر المفكرون التقليديين ذلك على أن للدين العام آثارا سلبية وأعباء ثقيلة على الاقتصاد القومي من أهمها انخفاض الأموال المعدة للاستثمار الخاص لمنافسة الدولة القطاع الخاص في الحصول على القروض العامة الأمر الذي ينعكس على ارتفاع تكلفة الأقتراض ومن ثم انخفاض الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والذي يقوض الاستثمار الخاص في نهاية المطاف[12].

من ناحية أخرى أيد الكثير من الأقتصاديين وعلى رأسهم (كينز) القروض العامة ونادوا بمبدأ التمويل بالعجز بعد فشل السياسات الأقتصادية التقليدية في التعامل مع أزمة الكساد العظيم 1929-1932 (Great Depreciation) التي أصابت الدول الرأسمالية المتقدمة مما مهد لظهور فكر جديد قوامه ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، إذ تغيرت النظرة الى الدين العام إذ أصبح أداة ذا أهمية كبيرة في معالجة المشاكل الاقتصادية، وفي الواقع لم تكن الأفكار الكينزية وليدة أفكار سابقة بقدر ماكانت أستجابة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي سادت في الثلاثينات من القرن العشرين.

وفي بداية السبعينات من القرن العشرين أدت أزمة النفط وأنهايار نظام بريتون وودز وتعويم أسعار الصرف الى ظهور مايعرف بالركود التضخمي، الأمر الذي مهد لظهور تيار فكري جديد سمي بالمدرسة النقدية أو مدرسة شيكاغو بزعامة الأقتصادي ملتون فريدمان (M.Frredmen) الذي أنتقد الفكر الكينزي في تنامي حجم الدين العام

* ملتون فريدمان من أشهر المنادين للحرية الفردية أيانا منه بأن النشاط الخاص إذا ماترك لأساليه الخاصة فإنه لن يكون معرضا لعدم الأستقرار الأقتصادي لأن معظم التقلبات في الناتج المحلي الأجمالي سببها تدخل الدولة وأن تأثيرات السياسة المالية على المخرجات والأسعار تكون ضئيلة ومن الممكن أهملها.

وأرجع مشاكل الركود التضخمي (Stagflation) الى وجود أخطاء في السياسات الاقتصادية التي أتخذت الفكر الكينزي منهجا وأسلوبا لها، اذ نادى فريدمان بمواجهة الركود التضخمي ومعالجة العجز المتراكم في الموازنة العامة من في تخفيض النفقات العامة الجارية لاسيما في مجالات الضمان الاجتماعي كأعانات البطالة ودعم المواد الغذائية والتعليم والصحة ومعارضة أسلوب تمويل العجز من خلال القروض العامة .

رابعاً: - الناتج المحلي الأجمالي GDP

ان النمو الاقتصادي الذي يحققه أي بلد يصاحبه سلسلة من التغيرات في هيكل الإنتاج وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية المساهمة في تكوينه[13]. ويتركز هدف التنمية في البلدان النامية على إجراء التغيرات البنوية وخلق التاسب المطلوب بين قطاعات الاقتصاد الوطني، اذ تعكس هذه التغيرات في بنية الناتج المحلي الأجمالي المسار الزمني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

يعد الناتج المحلي الأجمالي GDP مؤشرا مهما يعبر عن مستوى الأداء للاقتصاد الوطني ومدى نجاحه في تحقيق أهدافه المختلفة[14] : وان تحليل نمو الناتج المحلي وهيكله القطاعي من الأمور الأساسية لمعرفة مواطن الخلل ومعالجتها، فضلا عن متابعة التقلبات الدورية وغير الدورية سواء كانت قصيرة أم متوسطة الأجل أو حتى التقلبات الطويلة الأجل، و يمكن من خلال هذا المؤشر تفسير الكثير من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الاقتصادات الوطنية كالتضخم والبطالة والركود وتقلبات أسعار الصرف.

ومن هنا جاءت أهمية دراسة الناتج المحلي الأجمالي بشكله السلعي والخدمي والذي يمكن تعريفه بأنه قيمة السلع والخدمات النهائية (المخرجات) المنتجة محليا من قبل أفراد المجتمع في مدة زمنية معينة (عادة سنة) مع استبعاد السلع الوسيطة التي تستخدم كمدخلات في إنتاج تلك السلع والخدمات[15].

خامسا : علاقة المؤشرات المالية بالناتج المحلي الاجمالي

1 - 5 - 1 - تطور الانفاق العام وعلاقته بتطور الناتج المحلي الأجمالي

تعد العلاقة بين النفقات العامة ونمو الناتج المحلي الأجمالي من الموضوعات التي تحتل أهمية كبيرة في الدراسات المالية والاقتصادية، وأن الصفة المشتركة لمعظم الدراسات تشير الى أن هناك علاقة وثيقة بين النفقات العامة و نمو الناتج المحلي الأجمالي ويمكن أن تكون بالعكس مما ينجم عنها ظهور علاقات سببية بين النفقات العامة ونمو الناتج المحلي، وطالما ان الأنفاق الحكومي هو أحد عناصر الناتج المحلي الاجمالي فأن هناك عدة دراسات تطبيقية ونظرية أثارت شكوكا بشأن هذه العلاقة، اذ توصلت الى أن التغيرات التي تحصل في النفقات العامة يمكن أن تكون لها تأثيرات سلبية أو ايجابية على نمو الناتج المحلي الأجمالي.

يعد الأنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري من العوامل التي يتوقف عليها تحديد مستوى الناتج القومي (الدخل) في أية مدة من المدد الزمنية، وبالتالي فأن حجم الناتج (مستوى الدخل) في مدة ما يتوقف على التوقعات الخاصة بالطلب الكلي أو الأنفاق الكلي، فاذا كانت التوقعات ايجابية أي وجود من هو قادر ومستعد للأنفاق على السلع والخدمات، سوف تزداد الاستثمارات اللازمة ويزداد مستوى التشغيل مما يعطي انطباعا بأن الأنفاق الكلي هو أحد محددات الناتج المحلي الأجمالي[16].

ويشار الى القوة الاقتصادية في أي بلد بالناتج المحلي الأجمالي (GDP) الذي يقيس كل ماينتج في البلد في سنة معينة، وأن تعزيز النمو الاقتصادي في بلد ما يدفع الحكومة الى زيادة نفقاتها العامة لتسريع مستوى النشاط

الأقتصادي وهذا ما أكده قانون فاجنر الذي أشار الى وجود علاقة ايجابية بين زيادة الانفاق الحكومي وتوسيع مستوى النشاط الأقتصادي على المدى الطويل [17] وبذلك أصبح الهدف الرئيس لسياسة الانفاق العام هو الحفاظ على معدل النمو الأقتصادي، إذ أستهدفت العديد من البرامج العامة على وجه التحديد الى تعزيز النمو الأقتصادي المستدام، واعطاء النفقات العامة دورا مهما في تكوين رأس المال المادي والبشري وعدها أداة فعالة في تعزيز النمو حتى على المدى القصير، ولذلك فأن تأثير الأنفاق العام على النمو الأقتصادي قد يكون مؤشرا شاملا لأنتاجية الأنفاق العام [18].

1- 5- 2 : العلاقة بين الإيرادات العامة والنتائج المحلي الأجمالي

تؤثر الإيرادات العامة متمثلة بالإيرادات الضريبية التي تشكل الجزء الأكبر منها على نمو الناتج المحلي الأجمالي بحسب نوع الضريبة المفروضة سواء أكانت ضريبة مباشرة أم غير مباشرة، إذ نجد في المقام الأول أن معدل الضريبة من شأنه أن يخفض معدل العائد على رأس المال عبر آلية الأستثمار وبالتالي يكون ذا تأثير سلبي على نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل، وأن فرض الضرائب الأضافية على الدخول الشخصية تخفض الدخل المتاح للأنفاق الخاص وبالتالي أنخفاض الأنفاق على الأستهلاك، ومن الواضح أنه اذا بقيت الأستثمارات والمشتريات الحكومية على حالها فأن خفض النفقات الأستهلاكية سوف يخفض الأنتاج المحلي وبالتالي ووفقا لنموذج المضاعف فأن فرض ضرائب أعلى من دون زيادة النفقات الحكومية يميل الى خفض الناتج المحلي الأجمالي [19].

ووفقا لنظرية مضاعف الضرائب الكينزية فأن عائدات الضرائب لها آثار عدة ليس فقط على الناتج المحلي الأجمالي وإنما الحفاظ على هذا التأثير لعدة سنوات عن طريق أحداث تغييرات في مستوى الأستهلاك [20].

1- 5- 3 : علاقة نمو الدين العام بنمو الناتج المحلي الأجمالي

تمارس الديون دورا مهما في التأثير على حجم الناتج المحلي عبر ما يتم استقطاعه للوفاء بالتزامات الحكومة تجاه الدائنين بعد الأفرط في الأستدانة وعدم القدرة على الأستفادة من الأموال المقترضة، أي أن الديون تؤثر على الأقتصاد من خلال ما يتم أستقطاعه من الناتج المحلي لتغطية الألتزامات السنوية من فوائد وأقساط الدين والتي بدورها تشكل عبئا على الموارد المستخدمة في تنمية القطاعات الأقتصادية ويزداد الأمر سوءا عندما يتجاوز النمو في المبالغ المستقطعة على النمو في أجمالي الناتج المحلي.

لقد أولى نمو الدين العام أهتماما متجددا من الأكاديميين وصناع السياسة على حد سواء في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، ووفقا لوجهة النظر التقليدية أن الدين العام يمكن أن يحفز الطلب الكلي والناتج في الأجل القصير الا انه يزاحم رأس المال ويخفض الأنتاج في الأجل الطويل، فضلا عن ذلك أن تراكم الديون ممكن أن تضر بالنمو الأقتصادي وخصوصا عندما ينمو الدين العام بنسبة أكبر من النمو في الناتج المحلي الأجمالي [21].

والامر الذي تجدر الإشارة اليه أن مستويات معقولة من الأقتراض من البلدان النامية من المرجح أن تعزز النمو الأقتصادي وخاصة البلدان التي تمر بمراحل مبكرة من التنمية، إذ أشارت بعض الدراسات الى أن الدين المحلي يساعد على تحفيز النمو في الناتج المحلي الأجمالي لأن سداد أصل الدين والفائدة على هذا الدين هو إعادة الأستثمار في الداخل والتي من شأنها عادة أن يكون لها تأثير على توجهات الأستثمارات المحلية في الأقتصاد، ولكن فيما يتعلق الأمر بالديون الخارجية فإنه سوف تكون هناك حاجة الى المزيد من الموارد لسداد وخدمة الدين وهذا من شأنه أن يخفض من الأثر الأيجابي لهذه الديون على نمو الناتج المحلي [22].

نخلص مما تقدم بأن الدين العام يشكل تهديدا لوضع الاقتصاد العام متمثلا بسداد القروض لاسيما الخارجية وفوائدها مما ينعكس على انخفاض نمو الناتج المحلي الأجمالي، بمعنى أن هناك علاقة سلبية بين نمو الدين الخارجي ونمو الناتج المحلي الأجمالي، وعلى عكس ذلك يمكن أن يسهم الدين الداخلي في تحفيز الناتج المحلي من في تدوير الأموال المقترضة في التوسع في المشاريع الأستثمارية اذا تم توجيهه بما يخدم متطلبات التنمية الاقتصادية وبشكل يجعل تلك العلاقة ايجابية ما بين نمو الدين الداخلي ونمو الناتج المحلي الأجمالي.

المبحث الثاني

تحليل تطور المؤشرات المالية والناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الأمريكي للمدة 1990 - 2015

أولا : تطور مؤشر النفقات العامة

ان ماحققته الاقتصادات المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية من نمو متواصل في الدخل والانتاج طوال أكثر من قرن من الزمان أقترن بارتفاع نفقات الحكومة، فمع كل مدة طوارئ (ركود، حروب، أحداث سياسية، مشاكل اجتماعية وغيرها) تتوسع أنشطة الدولة وتتوسع معها النفقات العامة، ويشهد التاريخ الاقتصادي الأمريكي الى تعاظم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية منذ أزمة الكساد العظيم في ثلاثينات القرن الماضي الأمر الذي نتج عنه زيادة الانفاق العام زيادة كبيرة طوال تلك الحقبة، ففي عام 1930 شكلت نفقات الحكومة الفيدرالية مانسبته 3.3% من اجمالي الناتج المحلي، ارتفعت هذه النسبة في أوج الحرب العالمية الثانية لتصل الى 44% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1944، ومنذ ذلك التاريخ تراجعت نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي بصورة جوهرية لتصل الى 11.6% في عام 1948، الا انها عاودت الارتفاع مجددا عام 1983 لتصل الى 24% من الناتج المحلي الاجمالي قبل هبوطها مجددا لتصل الى 22.1% عام 1990[23]، والجدول الآتي يوضح تطور النفقات العامة الأمريكية للمدة 1990 - 2015.

جدول (1)

تطور حجم النفقات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1990-2015 (القيمة: مليار دولار، معدل النمو السنوي المركب: %)

السنة	النفقات العامة	النمو السنوي المركب للنفقات العامة	النفقات الاستهلاكية	النمو السنوي المركب للنفقات الاستهلاكية	النفقات الاستثمارية	النمو السنوي المركب للنفقات الاستثمارية	الانفاق العسكري	النمو السنوي المركب للانفاق العسكري	الناتج المحلي الاجمالي	النفقات العامة/ الناتج المحلي %
1990	1285.6	---	477.3	---	502.1	---	306.2	---	5803.2	22.1
1995	1568.6	3.23	612.8	4.07	677.0	4.89	278.8	-1.49	7400.5	21.2
2000	1837.6	2.56	823.6	4.85	712.3	0.81	301.7	1.27	10284.8	17.9
2005	2703.3	6.37	1077.4	4.39	1122.6	7.54	503.3	8.53	13093.7	20.6
2010	3457.1	4.01	1272.4	2.69	1486.6	4.59	698.1	5.37	14964.4	23.1
2015	3688.3	1.04	1484.4	2.49	1607.9	1.26	596.0	-2.50	18036.6	20.4

المصدر:

1-World Bank- World Bank Data Base- various years

2- Economic report of the president transmitted to the congress- February - 2016 - p 420

من الجدول (1) يلاحظ ان النفقات العامة قد ازادت من نحو 1285.6 مليار دولار عام 1990 لتصل الى نحو 1568.6 مليار دولار عام 1995 بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 3.23% فيما تراوحت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي ما بين 22.1%، 21.2% على التعاقب، وبالمقابل ازادت النفقات الاستهلاكية من نحو 477.3 مليار دولار عام 1990 الى نحو 612.8 مليار دولار عام 1995 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 4% لتشكل نسبة 37.1%، 39% من النفقات العامة للعامين اعلاه على التعاقب، ويعزى ارتفاع النفقات العامة لعام 1990 الى زيادة الانفاق العسكري نتيجة حرب الخليج الاولى الذي بلغ نحو 306.2 مليار دولار مشكلا نسبة 23.8% من النفقات العامة، واستمرت النفقات العامة بالارتفاع في السنوات اللاحقة، اذ ازادت من نحو 1568.6 مليار دولار عام 1995 لتصل الى نحو 1837.6 مليار دولار عام 2000 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 2.56% وبالمقابل زادت النفقات الاستهلاكية للمدة ذاتها من نحو 612.8 مليار دولار الى نحو 823.6 مليار دولار وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 4.85%، وتعزى هذه الزيادة في النفقات العامة في هذه المدة الى زيادة النفقات الاستهلاكية التي تؤثر بوضوح الى ان التأثير في حجم الطلب الكلي ومن ثم الناتج يتم من في تعزيز الانفاق الاستهلاكي وهذا ما يماشى مع فلسفة الانفاق الاستهلاكي يولد النمو في الولايات المتحدة الأمريكية عبر تأثير المضاعف فضلا عن انخفاض الانفاق العسكري في تلك المدة، في حين تأرجحت نسبة النفقات العامة للناتج المحلي الاجمالي ما بين 21.2% - 17.9% كحد أدنى وأقصى، وهذا ما يؤشر على تركيز أصحاب القرار على تعديلات أضيق نطاقا في السياسة الاقتصادية تهدف الى تعزيز أطراف الاقتصاد بدلا من اهتمامهم باستخدام السياسة المالية لتحقيق اهداف

اقتصادية وعلى خلاف ممن سبقهم فضلا عن ان الحكومة ليست بحاجة الى اجراءات لتتسبب النمو الاقتصادي بسبب نجاح التكنولوجيا في انتاج العديد من السلع الجديدة والتوسع في فرص التجارة الخارجية. أما في بداية الألفية الثالثة ازدادت النفقات العامة الأمريكية مرة أخرى لتصل الى نحو 2703.3 مليار دولار عام 2005 لعوامل عدة أهمها وصول فورة المواليد الى سن التقاعد، وتقاضي أجور التقاعد من نظام الضمان الاجتماعي وتكاليف الرعاية الصحية التي تزداد مع تقدم السن والاعاصير المدمرة التي ضربت الولايات الساحلية في الخليج الأمريكي [24]، فضلا عن أحداث سبتمبر 2001 تحت ذريعة مكافحة الارهاب الذي دفع الولايات المتحدة الى زيادة الانفاق العسكري في حربها على العراق وأفغانستان مما انعكس ذلك على زيادة النفقات العامة، اذ ازدادت من نحو 1837.6 مليار دولار عام 2000 الى نحو 2703.3 مليار دولار عام 2005 محققة نموا سنويا مركبا قدره 6.37% فيما بلغت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي 20.6% عام 2005 مقارنة بعام 2000 التي كانت تشكل مانسبته 17.9% .

أرخت الازمة المالية 2007-2008 بظلالها أعمق وأطول مدة ركود في تاريخ الولايات المتحدة منذ الكساد العظيم وكانت الأزمة نتيجة المضاربة في قطاع الاسكان التي غداها جملة من العوامل بما في ذلك السياسات والاجراءات العامة والخاصة والتخمينات المبالغ بها في الرهن العقاري، وبالتالي انخفضت قيمة الاصول التي تمتلكها الشركات والأفراد بشكل كبير وانخفاض الاستثمار ومن ثم الانفاق الاستهلاكي [25].

ومنذ عام 2008 أخذ الانفاق الأمريكي اتجاها آخر مع تزايد النفقات العامة اللازمة لأنفاذ الاقتصاد الأمريكي في الوقت الذي لم تتراجع فيه نفقات الدفاع على الرغم من حدوث الأزمة الى الحد الذي دفع بالانفاق العام الى الارتفاع ليصل الى نحو 3457.1 مليار دولار عام 2010 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 4% وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت 23.1% .

واصلت النفقات العامة زيادتها لتصل الى نحو 3688.3 مليار دولار عام 2015 بمعدل نمو سنوي مركب قدره نحو 1.04% ومشكلة نسبة من الناتج المحلي قدرها 20.4%، ويعود سبب ذلك الانخفاض في معدل نمو النفقات العامة ونسبتها من الناتج المحلي الى حزمة الاصلاحات المالية التي أقرها الرئيس أوباما والتي ترمي الى تخفيض العجز في الموازنة العامة عبر خفض الانفاق العام على الدفاع بنسبة 10% والانفاق على الطوارئ بنسبة 8% ومدفوعات الرعاية الصحية بنسبة 2% [26]، ومقابل كل ذلك استمرت الولايات المتحدة الأمريكية الاهتمام بالجوانب الاستثمارية ويمكن ادراك ذلك من في ملاحظة تزايد الانفاق الاستثماري من نحو 502.1 مليار دولار عام 1990 الى نحو 712.3 مليار دولار عام 2000، واستمر بالزيادة وعلى وتيرة واحدة حتى وصل عام 2010 الى نحو 1486.6 مليار دولار ليزداد أيضا الى 1607.9 مليار دولار عام 2015 محققا معدل نمو سنوي مركب قدره 4.52% للمدة 1990-2015.

ثانيا : تطور مؤشر الإيرادات العامة

يعتمد حجم ومقدار الموازنة العامة ابتداءً على التوقعات حول حجم الإيرادات العامة في أي عام [27] ، لذا تعد الضرائب المصدر الرئيس للإيرادات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يجعلها تلعب دورا أساسيا في مواجهة الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الأمريكي، اذ يرتبط النظام الضريبي ارتباطا مباشرا بالنظام السياسي

والاداري للحكومة الفيدرالية، وتحتل الضرائب على الدخل النسبة الغالبة من أجمالي إيرادات الحكومة الفيدرالية، إذ تدرج نصف الحصيلة الاجمالية وبنسبة تصل الى 48%، الى جانب ذلك أزدادت أهمية الضرائب التي تفرض على الرواتب لتمويل برنامجي الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، حيث بلغت نسبة الضرائب على الرواتب حوالي ثلث اجمالي الإيرادات الفيدرالية، أما أصحاب الاعمال والعمال فتفرض عليهم ضريبة تصل الى 8% من الراتب، وتحصل الحكومة على 10% من إيراداتها من ضريبة أرباح الشركات، بينما تحصل على باقي الإيرادات من ضرائب أخرى متنوعة كضريبة الأملاك والضرائب القيمة والمبيعات والأنتاج والمهن الحرة [28].

وفي هذا الجانب سيتم تحليل واقع الإيرادات العامة في الولايات المتحدة مع التركيز على الإيرادات الضريبية التي تشكل الجزء الأكبر من الأيرادات العامة للموازنة الفيدرالية وبالاستعانة ببيانات الجدول الآتي:-

جدول 2

تطور الإيرادات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1990 - 2015 (القيمة :مليار دولار، معدل النمو السنوي المركب : %)

السنة	الإيرادات العامة	النمو السنوي المركب للإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية	النمو السنوي المركب للإيرادات الضريبية	الإيرادات غير الضريبية	النمو السنوي المركب للإيرادات غير الضريبية	الناتج المحلي الاجمالي	الإيرادات العامة / الناتج المحلي %
1990	1085.6	---	624.0	---	461.6	---	5803.2	18.7
1995	1434.7	4.56	838.9	4.84	595.8	4.16	7400.5	19.4
2000	2109.2	6.36	1329.6	7.64	779.6	4.40	10284.8	20.5
2005	2337.2	1.65	1409.4	0.93	927.8	2.82	13093.7	17.8
2010	2468.4	0.87	1320.0	-1.04	1148.4	3.47	14964.4	16.5
2015	3249.9	4.50	1884.6	5.86	1365.3	2.80	18036.6	18.0

المصدر:

1 - World Bank - World Bank Data Passé – various year -1990 -2012

2- Economic report of the president transmitted to the congress ,February 2016 - p 423

يتضح من الجدول (2) ان الإيرادات العامة قد أزدادت من نحو 1085.6 مليار دولار عام 1990 الى نحو 1434.7 مليار دولار عام 1995 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 4.56% وتتراوح نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي ما بين 18.7%، 19.4% كحد أدنى وحد أعلى للمدة أعلاه، ويعود السبب في زيادة الإيرادات العامة في هذه المدة الى زيادة الإيرادات من الضرائب والضرائب الشخصية والتي زادت بشكل ملموس من نحو 624.0 مليار دولار عام 1990 الى نحو 838.9 مليار دولار عام 1995 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 4.84%، وهذا ما يؤشر

بوضوح اتباع الرئاسة الأمريكية استراتيجية جديدة تتمثل في خفض العجز في الموازنة العامة عبر زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق العام مما انعكس على نمو الإيرادات العامة.

وقد شهدت الأعوام اللاحقة لعام 1995 زيادة الإيرادات العامة زيادة ملحوظة، إذ ازدادت الإيرادات من نحو 1434.7 مليار دولار لعام 1995 إلى نحو 2109.2 مليار دولار عام 2000 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 6.36%، وبنسبة 20.5% من الناتج المحلي الإجمالي ناتجة عن الزيادة في الإيرادات الضريبية ونمو المتغيرات الحقيقية كالاستثمار والناتج والأدخار فضلا عن السياسات الداعية إلى خفض العجز في الموازنة العامة من في زيادة الحصيلة الضريبية، إذ ازدادت هذه الحصيلة من نحو 838.9 مليار دولار عام 1995 إلى نحو 1329.6 مليار دولار وبنسبة زيادة قدرها 58.5% الأمر الذي انعكس على زيادة الإيرادات العامة في هذه المدة.

بعد عام 2003 واصلت الإيرادات العامة زيادتها حتى عام 2005 لتصل إلى نحو 2337.2 مليار دولار بعد أن كانت 2109.2 مليار دولار عام 2000 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 1.65% كنتيجة لزيادة الإيرادات الضريبية من 1329.6 مليار دولار عام 2000 إلى 1409.4 مليار دولار عام 2005 مسجلة معدل نمو سنوي مركب قدره 0.93%، وتأرجحت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين 17.8% كحد أدنى و 20.5% كحد أعلى للمدة أعلاه، ولعل السبب في هذا الارتفاع يعود إلى رفع معدلات الضرائب وضغط الأوضاع المالية من صناعات القرار لمواجهة النفقات العسكرية المتزايدة تحت ذريعة مكافحة الإرهاب في العالم.

واصلت الإيرادات العامة زيادتها لتصل إلى نحو 2468.4 مليار دولار عام 2010 وبتزايد قدرها 131.2 مليار دولار عن عام 2005 مسجلة معدل نمو سنوي مركب قدره نحو 0.87% وبنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت نحو 16.5%، وجاء الانخفاض في معدل نمو الإيرادات العامة ونسبتها من إجمالي الناتج إلى انخفاض الإيرادات الضريبية من نحو 1409.4 مليار دولار عام 2005 إلى نحو 1320 مليار دولار عام 2010 متأثرة بالأزمة المالية العالمية عام 2008 والاعفاءات الضريبية على الأثرياء والشركات التي أقرت في عهد الرئيس الأمريكي بوش الأب، مما انعكس على انخفاض معدل نموها السنوي المركب ليصبح سالبا وبنسبة 1.04%.

سجلت الأعوام اللاحقة لعام 2010 أيضا استمرار تزايد حجم الإيرادات العامة لتبلغ نحو 3249.9 مليار دولار عام 2015 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 4.50% مقابل زيادة الإيرادات الضريبية من نحو 1320 مليار دولار إلى نحو 1884.6 مليار دولار لعام 2015 محققة نمو سنوي مركب بلغ نحو 5.86%، وتأرجحت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ما بين 16.5% كحد أدنى و 18% كحد أعلى للمدة أعلاه.

ويرجع الارتفاع في الإيرادات العامة في الألفية الثالثة إلى إيقاف العمل بالتخفيضات الضريبية التي أقرها الرئيس بوش الأب في أعقاب أحداث 11 أيلول عام 2001، إذ تم إيقاف الاعفاءات الضريبية على الاجور وبلد البطالة وجميع الاعفاءات الضريبية الأخرى مثل المنح الضريبية للبحث والتطوير وخفض ضريبة المبيعات، كل هذه الاجراءات انعكست على زيادة الإيرادات الضريبية ومن ثم زيادة الإيرادات العامة.

ثالثاً: تطور مؤشر الدين العام

ان الدين العام لأي دولة ماهو الا انعكاس للعجز المتراكم للموازنة العامة لتلك الدولة ولاسيما عندما تتفوق النفقات العامة على جانب الإيرادات العامة، اذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية السبعينات تقترض دون مشاكل تذكر لأنخفاض حجم القروض عن ناتجها المحلي الاجمالي، الا أنه في الثمانينات أخذت المشاكل تظهر بوضوح عندما تضاعفت القروض بنسبة أكبر من مضاعفة الناتج المحلي، وأصبحت من الدول المدينة منذ عام 1986 اذ بلغت نسبة سندات الديون المباعة الى اليابان والمانيا والسعودية وباقي الدول الأخرى نحو 12.3% من أجمالي السندات الحكومية المحررة من الخزينة[29].

وتشير التقديرات الى ان الحكومة الأمريكية تتفق أكثر من إيراداتها بمقدار 200 مليار دولار شهريا، وكانت مستويات الدين معقولة نسبيا لانتجاوز نصف اجمالي الناتج المحلي، الا انه في نهاية الثمانينات ارتفع بمقدار أربعة أضعاف مستوياته عما كانت عليه عام 1980 ليبلغ نحو 4.066 ترليون دولار عام 1990[30].
والجدول (3) يوضح مسار الدين العام في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1990-2015

جدول 3

تطور الدين العام في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1990 – 2015 (القيمة :مليار دولار، معدل النمو

السنوي المركب : %)

السنة	الدين المحلي	النمو السنوي المركب	الدين الخارجي	النمو السنوي المركب	الدين العام	النمو السنوي المركب	الناتج المحلي الاجمالي	الدين العام / الناتج المحلي %
1990	860.0	---	3206.3	---	4066.3	---	5803.2	70.0
1995	1115.3	4.24	4920.6	7.09	6035.9	6.52	7400.5	81.5
2000	1451.8	4.30	5628.7	2.17	7080.5	2.58	10284.8	68.8
2005	2085.0	5.96	7905.3	5.58	9990.3	5.66	13093.7	76.3
2010	2844.2	5.09	13528.8	8.98	16373.0	8.22	14964.4	109.4
2015	3004.3	0.88	18120.0	4.78	21124.3	4.16	18036.6	117.1

المصدر : من الموقع الإلكتروني

WWW. US government debt.US/ debt clock

تشير البيانات الواردة في الجدول (3) الى ارتفاع الدين العام في مدة الدراسة، ففي عام 1990 بلغ حجم الدين العام نحو 4066.3 مليار دولار، ارتفع ليصل الى نحو 21124.3 مليار دولار عام 2015 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ 6.46% ، وبلغ اجمالي الدين العام لعام 1995 نحو 6035.9 مليار دولار وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 6.52% مع ارتفاع نسبته من الناتج المحلي الاجمالي الى نحو 81.5%، نتيجة زيادة الدين الفيدرالي بمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 7.09% ليؤشر استمرار تزايد الأنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وبعد ذلك أخذ

الاقتصاد الأمريكي يتحسن مع تقدم سنوات التسعينات وأصبح تخفيض العجز في الموازنة الفيدرالية هو الهدف الأساس للسياسة المالية الذي يقترن بأنخفاض الاقتراض الحكومي مما انعكس على تراجع معدلات النمو السنوي المركب للدين العام إذ بلغ نحو 2.58% للمدة 1995-2000 مما يؤشر على أن هناك تحسنا واضحا في المالية العامة للولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه بلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي تتأرجح ما بين 68.8% و 81.5% كحد أدنى وحد أعلى للمدة ذاتها، وهذا التراجع في معدلات نمو الدين العام يدل على أن الولايات المتحدة في طريقها للسيطرة على النمو في دينها العام الذي مثل مانسبته 68.8% من ناتجها المحلي الاجمالي لعام 2000.

بعد عام 2001 أخذت السياسة الأمريكية منحى جديداً تمثل بما يسمى الحرب على الارهاب واستعادة الهيئة الأمريكية عالميا التي كانت لها آثار وخيمة على مالية الولايات المتحدة ومستويات دينها العام، إذ عاد النمو في اجمالي الدين العام الى التصاعد مجدداً وأخذ يخرج عن النطاق المعقول، ففي عام 2005 كان حجم الدين العام القائم على الولايات المتحدة يبلغ نحو 9990.3 مليار دولار مشكلا مانسبته 76.3% من الناتج المحلي الاجمالي، نتيجة إعلان الحرب على أفغانستان في عام 2001، والحرب على العراق عام 2003، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 5.66%، وبالمقابل ازداد الدين العام الخارجي من نحو 5628.7 مليار دولار عام 2000 ليصل نحو 7905.3 مليار دولار عام 2005، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 5.58%، ويعكس تضخم الدين الخارجي خطرا يواجه الاقتصاد الأمريكي والذي يكمن في تصاعد وتيرة الدين الخاص والدين العام بدرجة كبيرة، أما الدين الداخلي هو الآخر قد ازداد من نحو 1451.8 مليار دولار عام 2000 ليلبغ نحو 2085.0 مليار دولار مسجلا معدل نمو سنوي مركب بلغ 5.96%.

ومع انطلاق أزمة الرهن العقاري وأنهيار قطاع السكن في عام 2008 (الأزمة المالية العالمية) وما تلاها من أزمة اقتصادية حادة أدت الى حصول أكبر زيادة تحققها الولايات المتحدة الأمريكية في دينها العام، نتيجة برامج الأنقاذ الضخمة التي تبنتها الحكومة لإعادة مستوى النشاط الاقتصادي وتجاوز الأزمة المالية، إذ أخذ معدل النمو في اجمالي الدين العام بعدا آخر لم يصله من قبل، إذ بلغ معدل النمو السنوي المركب للدين العام في المدة 2005-2010 نحو 8.22% وهو معدل نمو خطير جدا ينعكس على تدهور الاقتصاد الأمريكي، وفي تلك المدة بلغت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ما قيمته 76.3%، 109.4% للأعوام 2005، 2010 على التعاقب، وهذه النسب المرتفعة لنمو الدين العام تنذر بمخاطر خروج الدين عن نطاق السيطرة، بمعنى أن الدين العام يفوق القيمة الكلية لجميع السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الأمريكي. أما الدين الخارجي فقد حقق معدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 8.98% وهذا ما يؤكد على زيادة الاقتراض الخارجي من المؤسسات الدولية للحفاظ على مستوى النشاط الاقتصادي والخروج من تلك الأزمة تجنباً من حدوث ركود في الاقتصاد الأمريكي.

أما في السنوات اللاحقة لعام 2010 بدأت معدلات النمو السنوي المركب في اجمالي الدين العام بالانخفاض وبدرجة كبيرة لتصل نحو 4.16% عام 2015 بعد أن كانت 8.22% عام 2010 و تراوحت نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في تلك المدة ما بين 109.4% كحد أدنى و 117.1% كحد أعلى، في الوقت الذي تراوحت فيه نسبة نمو الدين العام الخارجي ما بين 8.98% و 4.78% كحد أعلى وأدنى في المدة نفسها، أما بقدر تعلق الأمر بالدين الداخلي فقد تراوحت نسبة النمو السنوي المركب ما بين 5.09% و 0.88%

كحد أعلى وأدنى. وان الزيادة في الدين العام لهذه المدة مرده بشكل أساس الى تضخم النفقات العامة في موازنة الولايات المتحدة الأمريكية ووصولها الى مستويات عالية ولاسيما الأنفاق العسكري مقارنة بالأيرادات العامة الممولة بشكل أساس من الضرائب.

وأخيرا لابد من التنويه بأن ارتفاع مستوى الدين العام وبهذه المعدلات المتزايدة هو ليست ظاهرة جديدة على الأقتصاد الأمريكي بل أرتبطت بأحداث 11 أيلول 2001 وماتبعها من تطورات على النطاق العسكري والأقتصادي وأخيرا تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 وما تلاها من أزمات حادة.

رابعا : تطور الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الأمريكي

يعبر الناتج المحلي الاجمالي (GDP) في اقتصاد أي بلد عن الهيكل التوزيعي لمساهمة القطاعات الاقتصادية المكونة لذلك الهيكل، مما يعني ضمنا إمكانية تحليل واقع الأقتصاد القومي من في المساهمات النسبية لكل قطاع في خلق القيمة المضافة (Add value) الكلية.

ألقت التطورات الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية بضلالها على كافة القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والتجارة مما انعكس ذلك على ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي [31] ، اذ ان الانتاج والاستهلاك الأمريكيين مهيمين الى الحد الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المركز الأول في الاستيراد والتصدير عالميا، مما يقود بالنتيجة الى أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن حتما بفلسفة الاستهلاك مولدا للنمو انسجاما مع رؤية المجتمع العظيم، وهذا كله يدعونا الى الأستنتاج ان الأنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري سيحفزان الطلب الكلي مما يولد علاقة سببية دالية تحفز العرض الكلي لمواجهة الطلب الكلي المتنامي، وبالتالي فأن استقرار الناتج مرتبط بأستقرار المؤشرات المالية موضوع الدراسة.

وبمتابعة جدول (4) نجد أن الناتج المحلي للولايات المتحدة قد ازداد من نحو 5803.2 عام 1990 الى نحو 7400.5 مليار دولار لعام 1995 وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ نحو 3.96% للمدة 1990-1995 مقابل زيادة النفقات العامة من نحو 1285.6 عام 1990 الى نحو 1568.6 مليار دولار عام 1995.

جدول 4

يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1990-2015 ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية % (مليار دولار)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	النمو السنوي المركب للناتج المحلي	الزراعة	الصناعة	الخدمات
1990	5803.2	---	2	28	70
1995	7400.5	3.96	2	26	72
2000	10284.8	5.40	1.2	23.2	75.6
2005	13093.7	3.93	1.2	22	76.8
2010	14964.4	2.16	1.2	20.3	78.5
2015	18036.6	3.03	---	---	---

المصدر:

1-Economic report of the president transmitted to the congress- February- 2001 ,2017 - page: 274 ,566

2-World Bank - World Bank Data Passé - various year

ومن ملاحظة البيانات أعلاه نجد أن الزيادة المتحققة في الناتج جاءت انعكاسا للزيادات المتحققة في النفقات العامة التي غالبا ما يتم تمويلها بالدين العام الى جانب الإيرادات المتحصلة من الضرائب لتعبر عن علاقة دالية بين المتغيرين بأفترض ثبات العوامل الأخرى، وهذا في حد ذاته تفسير واضح لفلسفة الأستهلاك مولدا للنمو في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يدعونا الى الاستنتاج رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق استقرار الناتج عن طريق توسيع قاعدة العرض الكلي والطاقة الانتاجية مستعينة بمعطيات الثورة التقنية في عقد التسعينات وطبيعة التحولات السياسية في العالم ولاسيما الشرق الأوسط .

وبالتمتع في جدول (4) مرة أخرى نجد الثبات النسبي لمساهمات القطاعات المكونة للهيكل الاقتصادي للمدة 1990-1995 مع ارتفاع حجم المديونية الخارجية مقارنة بالمديونية الداخلية كما في جدول (3) وزيادة مضطربة في أجمالي الدين العام. وهذا كله يقودنا الى الاستنتاج ان الولايات المتحدة الأمريكية سعت الى زيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي مع تخفيض مساهمة القطاع الزراعي والصناعي بسبب تكاليف الإنتاج المرتفعة والسياسة الحمائية التي تتبعها الولايات المتحدة ويفسر ذلك معارضتها المستمرة لاتفاقيات التجارة الحرة عبر المحيط الأطلسي، وأستفادت أيضا من استقرارها الاقتصادي والسياسي وقوة الدولار الأمريكي لأصدار المزيد من السندات (سندات اذونات الخزنة) لتمويل الانفاق العام.

واصل الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي ارتفاعه في الأعوام اللاحقة لعام 1995 حتى عام 2000 ليلبلغ نحو 10284.8 مليار دولار، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 5.40% مما يدل على أن النمو المتحقق في عقد التسعينات جاء نتيجة المضاربة دون أن تكون هناك علاقة مناظرة مع نمو الانتاجية والاستثمارات الضخمة في قطاع التكنولوجيا، وأستحوذ المنتجات الأمريكية ذات الجودة العالية على الأسواق العالمية، الذي كان سببه معطيات الثورة التقنية والمعلوماتية فضلا عن عودة رؤوس الأموال من آسيا الى الولايات المتحدة، حتى وصف رئيس البنك الفيدرالي الأمريكي آلان جرينسبان عقد التسعينات ببداية عصر جديد والذي من مؤشرات تحقيق زيادة في الناتج المحلي الاجمالي [29]. وجاءت هذه الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي متناغمة مع زيادة النفقات العامة ولاسيما النفقات الأستهلاكية والنفقات الأستهلمارية التي تم تغطيتها من خلال الاقتراض العام بشقيه المحلي والخارجي الذي ازداد من نحو 6035.9 مليار دولار عام 1995 الى نحو 7080.5 مليار دولار عام 2000 وهذا مايتماشى مع فلسفة الاتفاق الاستهلاكي ركيزة الأقتصاد الأمريكي، وهو مايدلنا على حقيقة واضحة على أن الأقتصاد الأمريكي يركز على زيادة مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي التي مازالت تشكل نسبة عالية مقارنة بقطاعي الزراعة والصناعة، اذ تأرجحت نسبة مساهمتها ما بين 72%، 75.6% كحد أدنى وأعلى في المدة الممتدة 1995-2000 على حساب تراجع نسب مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة التي تأرجحت نسب مساهمتها ما بين 2%، 26% لعام 1995 و 1.2%، 23.2% عام 2000 على التعاقب، وهذا ما يؤشر على أن الأقتصاد الأمريكي تحول من أقتصاد منتج للسلع والخدمات الى أقتصاد يعتمد بالدرجة الأولى على القطاعات الخدمية والقطاعات المالية ذات المردود العالي والربح السريع، وهذا التطور حصل على حساب قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية.

واصل الناتج المحلي الأجمالي زيادته ليلبلغ نحو 13093.7 مليار دولار عام 2005 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 3.93% مع ارتفاع معدل نمو النفقات العامة، اذ جاءت الزيادة في اجمالي الناتج أستجابة للنمو المتزايد للأنفق الأستهلماري والأنفق الأستهلاكي المعزز بالنمو المتواصل للدين العام، وهذا في حد ذاته يفسر بأن زيادة الأستهلاك والأستهلمار يعزز النمو الأقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية عبر توسيع الطاقة الأنتاجية وقاعدة العرض الكلي. وإذا ما أخذنا بالحسبان التوزيع القطاعي للناتج المحلي الأجمالي نجد نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي أقل من مساهمة قطاع الخدمات اذ تأرجحت لأول ما بين 23.2%، 22% بينما للثاني تأرجحت ما بين 75.6%، 76.8% للمدة 2000-2005 مقابل 1.2%، 1.2% للقطاع الزراعي للمدة ذاتها.

تراجع معدل النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي من 3.93% عام 2005 الى نحو 2.16% عام 2010 منخفضا بنسبة 13.03% ليلبلغ نحو 14964.4 مليار دولار عام 2010 متأثرا بتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 التي أقت بظلالها على أنخفاض أسعار العقارات وأنخفاض أسعار المخرجات من السلع والخدمات فضلا عن أنخفاض مبيعات المنتجات الألكترونية مما أنعكس على أنخفاض الناتج المحلي الأجمالي.

استمر الناتج المحلي الأجمالي ارتفاعه في المدة 2010-2015، اذ أرتفع من نحو 14964.4 مليار دولار عام 2010 ليصل نحو 18036.6 مليار دولار عام 2015 وبمعدل نمو سنوي مركب قدره 3.03%، وأن الزيادة في الناتج المحلي قد جاءت متناغمة مع الزيادة في الدين العام والنفقات العامة الى جانب الزيادة المتحققة في اجمالي الايرادات العامة الضريبية التي تشكل الجزء الأكبر من الايرادات العامة للولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة الأوضاع الأيجابية في الأسواق المالية والتحسن الذي حصل في سوق السكن الذي ساهم بدوره في تحسن الأستهلاك الخاص

والاستثمار فضلا عن التحسن في بيئة الأثتمان لاسيما أن الأستهلاك المحلي يمثل المحرك الرئيس للاقتصاد الأمريكي، الى جانب ذلك ساهمت قوة نمو الصادرات وزيادة وتيرة تراكم المخزون وأنتعاش الطلب المحلي في دعم مستوى النشاط للاقتصاد الأمريكي[32].

المبحث الثالث

قياس وتحليل أثر المؤشرات المالية على الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي

أولا : توصيف النموذج

اعتمد الباحثان في نموذجهما القياسي على ثلاثة متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد وكما يأتي :-

1 - المتغيرات المستقلة :

أ- النفقات العامة : ويرمز لها P.Ex مقدرة بمليارات الدولارات، وهي عبارة عن مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للحكومة أو إحدى الهيئات المكونة لها بهدف تحقيق نفع عام

ب - الايرادات العامة : ويرمز لها بالرمز P.Re مقدرة بمليارات الدولارات، وهي الدخل المتأتي من مصادر مختلفة مثل الضرائب والرسوم والتعريفات الكمركية وبيع السلع والخدمات وأرباح المؤسسات العامة والفوائد على القروض وغيرها من المصادر الأخرى من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الأقتصادي والأجتماعي.

ج - الدين العام ويرمز له بالرمز P.DE مقدرا بمليارات الدولارات، وهو عبارة عن مجموع المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة من الجمهور أو من المؤسسات الدولية كصندوق النقد والبنك الدوليين من خلال عرض السندات أو اذونات الخزنة العامة الأمريكية.

2 - المتغير التابع : الناتج المحلي الاجمالي والذي رمزنا له بالرمز GDP مقدرا بمليارات الدولارات، والذي هو عبارة عن مجموع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة في مدة زمنية أمدها سنة واحدة، وانسجاما مع المنطق الاقتصادي وفروض النظرية التي تؤكد على وجود علاقة طردية مابين الناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام والايادات العامة والدين العام .

ثانيا : تقدير نموذج أثر المؤشرات المالية على الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي

قدرت المؤشرات المالية المتمثلة بالانفاق العام والايادات العامة والدين العام وأثرها على الناتج المحلي الاجمالي ونظمت نتائجها في الجدول الآتي:-

جدول (5) يبين تقدير أثر المؤشرات المالية على مؤشر الناتج المحلي الاجمالي

Number of sample: 26

Number of Independent Variables:3

Number of dependent variable: 1

The Equation: linear

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 P.Ex + \beta_2 P.Rev + \beta_3 P.De$$

The result

Predictor	Coef	SE Coef	T	P	VIF	TOL
constant	-380.5	289.1	-1.32	0.202	-	
<i>P.Ex</i>	3.1555	0.2861	11.03	0.000	7.3	14%
<i>P.Rev</i>	1.9881	0.2713	7.33	0.000	12.8	8%
<i>P.De</i>	0.05063	0.03663	1.38	0.181	9.3	11%

S:328.593 $R^2 = 99.4\%$ $\bar{R}^2 = 99.3\%$ $r = 99.6\%$ $F_{(4,26)} = 11162.51$ $E(X_i X_j) = 0 \rightarrow TOL < 0.20 \rightarrow 0 \rightarrow$ No MulticollinearityCooks Distance(D) : < 20% \rightarrow all Observation has little influence

D.W=0.715294 out the test 5%

يتبين من التقدير ان النموذج يعاني من بعض المشاكل القياسية اذ ان الكثير من شواذ البيانات التي تسببت بظهور مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وظهور مشكلة الارتباط الذاتي مابين المتبقيات العشوائية مما يجعل النموذج بالرغم من معنويات متغيراته المستقلة وتفسيره العالي للتغير في الناتج المحلي الاجمالي ولكن لا يمكن للنموذج أن يكون موضوع ثقة لدى الباحثين لنشوه مقدراته نتيجة اعترافه بتلك المشاكل المنوه عنها سلفا وبالتالي تم معالجة بيانات النموذج باستخدام طريقة التكرار مما أدى الى فقدان عينة واحدة وقدر النموذج الخطي والنموذج الأسّي وتم تحويل هذا النموذج الى النموذج الخطي باستخدام التحويلات اللوغارتمية الثلاثة وقدرت نتائج النموذج ونظمت في

يتبين لنا من التقدير ان النموذج يعاني من بعض المشاكل القياسية اذ ان الكثير من شواذ البيانات تسببت بظهور مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وظهور مشكلة الارتباط الذاتي مابين المتبقيات العشوائية مما يجعل النموذج على الرغم من معنويات متغيراته المستقلة

يتبين لنا من التقدير ان النموذج يعاني من بعض المشاكل القياسية، اذ ان الكثير من شواذ البيانات تسببت بظهور مشكلة عدم ثبات تجانس التباين وظهور مشكلة الارتباط الذاتي مابين المتبقيات العشوائية مما يجعل النموذج على الرغم من معنويات متغيراته المستقلة وتفسيره العالي للتغير في الناتج المحلي الاجمالي ولكن لا يمكن للنموذج أن يكون موضوع ثقة لدى الباحثين لنشوه مقدراته نتيجة اعترافه بتلك المشاكل المنوه عنها سلفا وبالتالي تم معالجة بيانات النموذج باستخدام طريقة التكرار مما أدى الى فقدان عينة واحدة وقدر النموذج الخطي والنموذج الأسّي وتم تحويل هذا النموذج الى النموذج الخطي باستخدام التحويلات اللوغارتمية الثلاثة وقدرت نتائج النموذج ونظمت في الجدول الآتي :-

جدول (6) يبين تقدير نماذج أثر المؤشرات المالية على الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي

Number of Observation: 25 Number of Independent variables: 3 Case number : 2 Analysis type : Linear – Power (linear by use logarithm)				
Model Variables & tests	Linear	Log-Log	Inverse log -normal	Sime –Log
Constant	2991	0.6625	3.17024	-23447.7
T	(2.99) ^{1%}	(6.07) ^{1%}	(102.61) ^{1%}	(-29.27) ^{1%}
P.Ex*	1.643	0.43689	0.000247	2573.9
t	(1.52) ^{10%}	(4.71) ^{1%}	(4.41) ^{1%}	(3.78) ^{1%}
VIF	18.9	8.2	5.5	8.2
TOL	0.052	0.12	0.18	0.12
P.Rev*	185.6	0.45187	0.000273	4016.3
t	(0.62) ^{non}	(7.56) ^{1%}	(5.37) ^{1%}	(9.15) ^{1%}
VIF	14.2	5.9	2.8	2.9
TOL	0.07	0.17	0.35	0.35
P.De*	751.1	0.10489	0.0000015	2449.5
t	(4.56) ^{1%}	(1.56) ^{10%}	(0.18) ^{non}	(4.95) ^{1%}
VIF	3.9	8.4	5.6	8.4
Tol	0.25	0.11	0.16	0.11
R ²	93.4%	97.6%	94.2%	98.6%
\bar{R}^2	92.4%	97.2%	93.4%	98.4%
r	96.6%	98.8%	97.1%	99.3%
F _(4,25)	(98.84) ^{1%}	(281.59) ^{1%}	(114.25) ^{1%}	(491.27) ^{1%}
D.W	(1.29192) ^{in 5%}	(1.32126) ^{in 5%}	(0.852367) ^{out}	(1.13307) ^{5% in}
<p>$E(X_i X_j) = 0 \rightarrow TOL < 0.40 > 0 \rightarrow$ No Multicollinearity Cooks Distance(D) : > 20% \rightarrow all Observation has Large influence $t_{0.01} = 2.518$, $t_{0.05} = 1.721$, $t_{0.10} = 1.323$, $t_{0.25} = 0.686$, $F(4,25)_{0.01} = 4.37$ D.W: dl = 1.123 du = 1.654</p>				

المصدر : قدرها الباحثين باستخدام برنامج Minitab 17

من النماذج المقدره انتخب الباحثين أفضل نموذج مقدر لأثر المؤشرات المالية على الناتج المحلي الاجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأسى بالتحويل اللوغاريتمي المزوج وبالتالي أخذ النموذج الصيغة الأسية وفقاً لطبيعة بطاقة انحدار النموذج الآتي :-

$$GDP = 4.59 * P.Ex^{0.44} * P.Rev^{0.45} * P.De^{0.11}$$

$$t \quad (6.07)^{1\%} \quad (4.71)^{1\%} \quad (7.56)^{1\%} \quad (1.56)^{10\%}$$

$$R^2 = 98\% , \bar{R}^2 = 97\% , r = 99\% ,$$

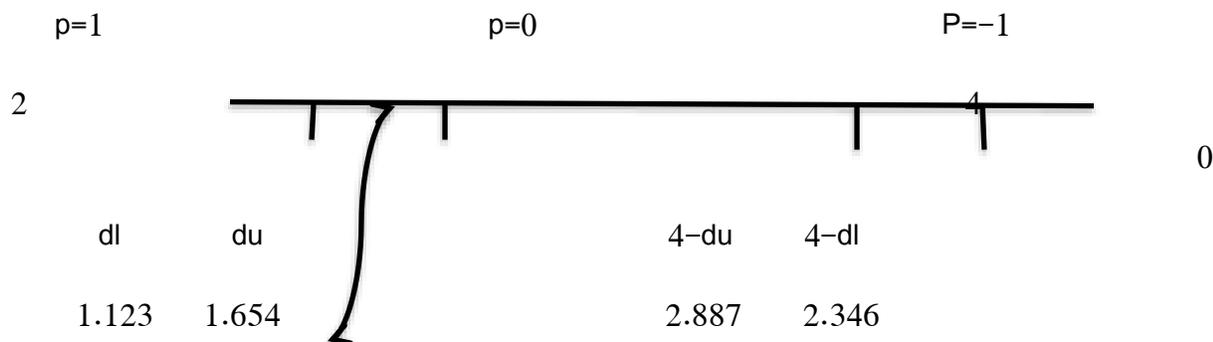
$$F_{(4,25)} = (281.59)^{1\%} , \quad D.W = (1.32126)^{in 5\%}$$

ثبوت المعنوية :-

بالاستناد الى اختبار t ثبتت معنوية معاملات انحدار النموذج المنتخب على مستوى معنوية 1% لكل من معامل الثابت ومعامل انحدار الانفاق العام الأمريكي ومعامل انحدار الايرادات العامة وعلى مستوى 10% لمعامل انحدار الدين العام مما يدل على قلة الأخطاء المرتكبة في بيانات العينة وان حدود الثقة لمعامل الثابت والانفاق العام والايادات العامة على نحو 99% بينما بلغت حدود الثقة لمعلمة الدين العام نحو 90%. مما يشير الى التأثير العالي لكل المعامل باستثناء معلمة الدين العام اذ كان تأثيرها أوطأ قليلاً الا انها مؤثرة بنسبة كبيرة. بينما أثبت اختبار F معنوية النموذج ككل مما يدل على كفاءة المتغيرات لتمثيل العلاقة بينها وبين الناتج المحلي الاجمالي وان قدرتها التفسيرية قوية جداً لأن الاختبار يقيس جوهرية معامل التحديد المتعدد، وهذا ما أكده أيضاً معامل التحديد R^2 الذي بين ان 98% من التغير الحاصل في GDP سببها المتغيرات المستقلة والباقي يعود الى متغيرات أخرى لا يتضمنها النموذج المقدر.

وبالاعتماد على عامل تضخم البيانات VIF واحتساب معامل التصحيح TOL وجدنا ان النموذج خالي من مشكلة التعدد الخطي اذ بلغت قيمها لمتغيرات الانفاق العام والايادات العامة والدين العام نحو 0.12, 0.17, و0.11 وهي قليلة مما يدل على ان الارتباط ضعيف وباعتقاد الباحثين ان أي نسبة أقل من 50% هي ضعيفة وبالتالي لا يوجد ارتباط خطي متعدد ما بين المتغيرات المستقلة.

واختبر الباحثين مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية بعد أن اعترى النموذج بهذه المشكلة في المحاولة الأولى كان في المحاولة الثانية قد وقعت قيمته كما في المخطط الآتي :-



$$D.W=1.32126$$

يتبين ان قيمة $D.W$ قد وقعت في منطقة القرار غير الحاسم ويعتقد الباحثين من النموذج أنه قد اجتاز هذه المشكلة إذ أثبت خلوه من المشاكل الأخرى وان تأثير المسافة المقاسة ما بين العينات الشاذة والعينات الطبيعية كان نسبته أقل من 20% حسب اختبار قياس المسافة للعينات $Cooks\ Distance$ مما يؤشر على ان جميع العينات لها تأثيرات قوية في التقدير وهذا يربطنا بأن قيم البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً ومتجانسة حول أي قيمة من قيم المتغيرات المستقلة وبالتالي فان النموذج خال من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

تأثيرات معالم المتغيرات المستقلة

من التقدير تبين ان تأثير المعالم والتي تعتبر بمثابة مرونة المتغيرات في النموذج الأسي ان مرونتها غير مرنة لأنها أقل من الواحد الصحيح الا ان تأثيرها على الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي متفاوت ما بين 45% و 11% وهذا يوضح تأثيرات هذه المتغيرات في الزيادة الايجابية في الناتج المحلي الاجمالي عند زيادتها.

تفسير العلاقات الاقتصادية

تشير اشارات معالم النموذج المقدر الخاصة بالمتغيرات المستقلة ($p.Ex, p.Rev, p.De$) المؤثرة في المتغير المعتمد GDP ، اتفاتها مع منطق النظرية الاقتصادية، إذ ان زيادة مؤشر النفقات العامة ($P.Ex$) بنسبة 1% سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الأمريكي بقيمة المعلمة البالغة نحو 0.44 وبالاتجاه نفسه، الأمر الذي يدل على فاعلية الارتفاع المتواصل في النفقات العامة على التأثير ايجابياً في نمو الناتج المحلي الاجمالي عبر تأثير المضاعف، ويمكن أن يعزى ذلك التأثير المعنوي للنفقات العامة في الجانب الأكبر منه في تحفيز ورفع مستوى الطلب الكلي مما يولد علاقة دالية تحفز العرض الكلي لمواجهة الطلب الكلي المتنامي، إذ ان الزيادة المتحققة في الناتج جاءت متناغمة مع الزيادات المتحققة في النفقات العامة ولاسيما النفقات الاستهلاكية والاستثمارية منها على حساب الانفاق العسكري، وهذا في حد ذاته يفسر بأن زيادة الاستهلاك والاستثمار يعزز النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية عبر توسيع الطاقة الانتاجية وقاعدة العرض الكلي، فقد كان النمو المتسارع في نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي الانعكاساً

ايجابيا في توجهات الحكومة الأمريكية نحو زيادة ودعم الانفاق العام الاستهلاكي منه والاستثماري الخاص تماشيا مع فلسفتها التي تتسجم مع رؤية المجتمع العظيم.

على العموم فان حالة الانتعاش الاقتصادي التي يعيشها الاقتصاد الأمريكي جاءت تحت تأثير الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وان حالة الانتعاش هذه جسدتها معدلات النمو السنوي المركب للناتج المحلي الاجمالي في مدة الدراسة التي بلغت نحو 4.40 % في الوقت الذي بلغت فيه معدلات النمو السنوي المركب للنفقات العامة نحو 4.08 %.

في حين أفصح التقدير الخاص بمتغير الإيرادات العامة الى وجود علاقة طردية ما بين نمو الإيرادات العامة ونمو الناتج المحلي الاجمالي، فتغير الإيرادات العامة بمقدار 1% سيؤدي الى تغير مؤشر الناتج المحلي الاجمالي بقيمة المعلمة البالغة نحو 0.45 مما يدل أيضا على استجابة مؤشر اجمالي الناتج للتغيرات الحاصلة في متغير الإيرادات العامة وهذا مايتفق مع ماأكدته الافتراضات النظرية، ليؤشر بوضوح أهمية الإيرادات الضريبية كمتغير مهم للسياسة المالية على اتجاهات النشاط الاقتصادي وزيادة العرض الكلي، اذ ان تخفيض الضرائب سبب في جزء منه دخول رؤوس الاموال ثم توسيع الاستثمار والدخل الذي يعزز من نمو الطلب الكلي الذي يشجع بدوره على زيادة قاعدة العرض الكلي، اذ احتلت الضرائب حيزا كبيرا لدى اقتصاديي جانب العرض لما لها من دور ايجابي في زيادة حجم العرض الكلي الذي يمثله الناتج المحلي الاجمالي، فقد قادت التخفيضات الضريبية التي أقرها ريغان منذ توليه الحكم مطلع الثمانينات الى زيادة حجم الناتج المحلي كقيم مطلقة أو كمعدلات نمو موجبة، وبلغ معدل النمو السنوي المركب للإيرادات العامة في المدة المدروسة 1990-2015 نحو 4.25 % وهو معدل متماثل تقريبا لمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي البالغ نحو 4.40 %.

وبالاستناد الى النظرية الاقتصادية وفروضها فقد أظهر النموذج المقدر منطقيا يتوافق مع تلك الفروض النظرية، اذ كانت اشارة معلمة متغير الدين العام موجبة بعلاقته مع الناتج المحلي الاجمالي، فعند زيادة الدين العام بنسبة 1% سيزداد الناتج المحلي بقيمة المعلمة البالغة نحو 0.11، اذ تبرز أهمية الناتج المحلي الاجمالي في ان الدولة تستطيع الاقتراض كما تشاء فيما لو كان هذا الناتج مرتفعا، وهذا مايشير الى ان زيادة الاستثمار الناجمة عن الاقتراض بشقيه المحلي والخارجي أدت الى زيادة اجمالي الناتج بفعل المضاعف مما يعزز من قدرة الاقتصاد الأمريكي على خدمة الاقتراض العام، وفي هذا المطاف فقد أشارت العديد من الدراسات على ان الدين العام ولاسيما المحلي منه يساعد على تحفيز النمو في الناتج المحلي الاجمالي، لأن سداد أصل الدين والفائدة عليه هو اعادة الاستثمار في الداخل التي من شأنها أن يكون لها تأثير على توجهات الاستثمارات المحلية ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات

1- ترتب على العجز المتراكم في الموازنة الفيدرالية ونموه بمعدلات مرتفعة ظهور الدين العام بشقيه المحلي والخارجي ونموه بمعدلات غير مسبوقه مسجلا معدل نمو سنوي مركب قدره 6.46% للمدة المدروسة 1990 - 2015 وبما يفوق القدرات الحقيقية للاقتصاد الأمريكي على خدمته وتسديده ليجعل رقما قياسيا جديدا تجاوز حاجز 21 ترليون دولار عام 2015 نتيجة لتضخم النفقات العامة في موازنة الولايات المتحدة الأمريكية ولاسيما الانفاق العسكري مقارنة بالاياردات العامة الممولة من الضرائب متجاوزا نسبة 117.1% من الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي الأمر الذي يهدد الاقتصاد الأمريكي وتعرضه الى مخاطر عالية.

2 - حققت الولايات المتحدة الأمريكية معدلات موجبة في نمو الناتج المحلي الاجمالي طوال مدة الدراسة باستثناء عام 2009 الذي سجل معدل نمو سالب انعكاسا للزيادات المتحققة في النفقات العامة الممولة بالدين العام الى جانب الايرادات المتحصلة من الضرائب مستعينة بمعطيات الثورة التكنولوجية وارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي مع تراجع مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في تكوين ذلك الناتج وتحوله من اقتصاد منتج للسلع والخدمات الى اقتصاد يعتمد على القطاعات الخدمية والقطاعات المالية ذات المردود العالي والربح السريع، فضلا عن قوة نمو الصادرات وزيادة وتيرة تراكم المخزون وانتعاش الطلب المحلي في دعم مستوى النشاط الاقتصادي الأمريكي انطلاقا من فلسفة الاستهلاك مولدا للنمو في الولايات المتحدة الأمريكية.

3 - سجلت الايرادات العامة في الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعا ملحوظا في مدة الدراسة كقيم مطلقة أو بمعدلات نمو سنوية موجبة باستثناء بعض السنوات التي سجلت فيها معدلات نمو سالبة، ومصدر هذه الزيادة هي الضرائب على الدخل التي احتلت النسبة الغالبة من اجمالي ايرادات الحكومة الفيدرالية وبنسبة تصل الى 48% فضلا عن الضرائب التي تفرض على العمال وأصحاب الأعمال وأرباح الشركات والضرائب القومية والمبيعات والانتاج، الا ان نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي أخذت بالتراجع من نحو 20.5% عام 2000 الى نحو 16.5% عام 2010 كنتيجة منطقية للأزمة المالية العالمية وما رافقها من انخفاض في الايرادات الضريبية بسبب الاعفاءات الضريبية على الأثرياء والشركات التي أقرت في عهد الرئيس بوش الابن.

4- شهد الانفاق العام في السنوات الأخيرة من الدراسة مستويات تاريخية، اذ بلغ اجمالي الانفاق العام الأمريكي في عام 2015 نحو 3688.3 مليار دولار وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي قدرها 20.4%، في الوقت الذي شكل اجمالي الانفاق العام الأمريكي نسبة كبيرة من الناتج المحلي في أثناء الحرب العالمية الثانية وصلت الى نحو 44% وهي نسبة عالية، ومنذ ذلك التاريخ تراجعت نسبة الانفاق الى الناتج بصورة كبيرة وعلى مدى زمني طويل، مسجلة أدنى نسبة لها في عام 2000 بلغت نحو 17.9% من الناتج المحلي الاجمالي، الا انه مع بداية الألفية الثالثة تصاعد الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي لعوامل عدة أهمها الحرب على العراق وأفغانستان والاعاصير التي ضربت الولايات الساحلية في الخليج الأمريكي والأزمة المالية العالمية عام 2008.

5 - أشارت النماذج القياسية المقدره الى التأثير العالي لكل معالم المؤشرات المالية باستثناء معلمة الدين العام التي كانت أقل تأثيرا في متغير الاستقرار الاقتصادي الذي يمثله الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاد الأمريكي، اذ ثبت

التقدير ان تأثير الانفاق العام والايادات العامة والدين العام كمتغيرات مستقلة والتي عكستها معلماتها في النموذج الأسى بالتحويل اللوغارتمي المزدوج كان ايجابيا في زيادة الناتج المحلي عند زيادتها وهذا ماجاء متوافقا مع منطق النظرية الاقتصادية وفروضها النظرية، اذ ان زيادة كل من الانفاق العام والايادات العامة ولاسيما الضريبية منها كمتغير مهم للسياسة المالية والدين العام بنسبة 1% ستؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0.44%، 0.45%، 0.11% على التعاقب، مما يؤكد على القوة التأثيرية لهذه المتغيرات على مؤشر الاستقرار الاقتصادي GDP والتي فسرت ماقيمته 98% من حجم التأثير عليه والمتبقي يعود الى عوامل أخرى لايتضمنها النموذج المقدر

التوصيات

وبناء علي الاستنتاجات المستخلصة من الدراسة أعلاه، يوصي الباحثان :-

- 1 - ان تخفض الحكومة الاعتماد علي الديون الخارجية عن طريق تعظيم تحصيل الإيرادات الضريبية لتمويل النفقات الاستهلاكية والاستثمارية علي السواء. وفي حاله قيام الحكومة الفيدرالية بالاقتراض، ينبغي لها عندئذ ان تتفاوض بشأن المعدلات الميسرة وفترة السداد الأطول وهذا من شأنه ان يخفض بفعالية العبء الضريبي على الأجيال القادمة. ومن ناحية أخرى، يمكن زيادة الاقتراض المحلي لتمويل الاستثمارات التي تعزز النمو. وفي الحالات التي يتعين فيها تمويل الاستثمارات الاستثمارية عن طريق الديون الخارجية، ينبغي فحصها والتشجيع علي اجراء تحليل لفوائد التكلفة للتأكد من فائدتها الاقتصادية للنفقات العامة لدافع الضرائب علي مشاريع الهياكل الأساسية الرئيسة لأن ذلك يحفز الأداء الاقتصادي.
- 2 - ينبغي على الحكومة الفيدرالية أن تحقق التوازن الأمثل بين النفقات الاستهلاكية والنفقات الاستثمارية للمحافظة على النمو الاقتصادي المطرد.
- 3 - أن توجه الحكومة الفيدرالية نفقاتها العامة والحصيلة الضريبية فضلا عن قروضها العامة نحو المجالات الاقتصادية الانتاجية التي تدعم النشاط الاقتصادي للدولة وتوسيع قاعدة العرض الكلي لتغطية الطلب الكلي المتنامي.
- 4 - وأخيرا فإن تدابير الادارة المالية التحوطية مطلوبة لتجنب الزيادة غير الضرورية في الدين العام، اذ من شأن تخفيض الاقتراض أن يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام نسبة أكبر من ايراداتها الضريبية للاستثمارات المنتجة بدلا من سداد القروض وفوائدها وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

Conflict of Interests.

There are non-conflicts of interest .

المصادر

- [1] Mithani- modern public finance - theory and practice -Himalaya House - new York -1998-p221
- [2] Sri. Abdul kareem - public finance -scrutinized by Dr.c.krishnam -university of Calicut – india -2011- p16.
- [3] عادل أحمد حشيش – أساسيات المالية العامة – دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت – 1992 – ص45 .
- [4] سعيد عبد العزيز عثمان – المالية العامة مدخل تحليلي معاصر – الدار الجامعية – بيروت – لبنان – 2008 – ص25.
- [5] غازي عبد الرزاق النقاش – المالية العامة- تحليل أسس الاقتصاديات المالية – الطبعة الرابعة – دار وائل للنشر – عمان – الأردن – 2010 – ص29.
- [6] بول جيجوري – روبرت ستيوارت – النظم الاقتصادية المقارنة – تعريب د. طه عبد الله منصور – دار المريخ للنشر – الرياض – المملكة العربية السعودية –1994-ص106.
- [7] Zhou Gideon , Madhikeni Alouis ,” systems processes and challenges of public revenue collection in Zimbabwe”, American international journal of contemporary research , vol.3 no.2 , February 2013 ,p49.
- [8] عوف محمد الكفراوي – السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي- دراسة تحليلية مقارنة – الطبعة الأولى – مكتب الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع – الاسكندرية – 1997- ص153.
- [9] محمد دويدار – دراسات في الاقتصاد المالي – دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع – الاسكندرية – مصر – 1996- ص211.
- [10] نبيل جبر عبد الرضا – تطور الفكر الاقتصادي من افلاطون الى فريدمان – الطبعة الأولى – مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع – 2012 – ص212.
- [11] هشام محمد صفوت العمري – اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية – مطبعة التعليم العالي – بغداد – 1988 – ص257.
- [12] Raphael Owino and Nahashon Mutai ,” Domestic Debt and its Impact on the Economy “, the Case of Kenya , paper presented During the 13th Annual African Econometric Society Conference in Pretoria ,South Africa from 9 th to 11 th July 2008 , June 2008,p6.
- [13] Gils and others - Economics of development - third edition - Norton company - New York - 1992 –p8.
- [14] Russel Cooper - Theory and Application of macroeconomics – V.1.0- Italy- December 2012.
- [15] David Andolfatto - Macroeconomic theory and policy - Simon Fraser university – 2005-pp3-4.
- [16] ميثم صاحب عجم – ادارة المال العام – تخطيط وسياسات وتعبئة الموارد وادارة المصروفات العامة – الطبعة الأولى – دارزهران للنشر والتوزيع والطباعة – عمان – الأردن – 2013 – ص102.

- [17] Shadi Irshaid Al-sarairah , “The Relationship Between Unemployment Rate in Jordan with rates of foreign Labor force , Government Expenditure and Economic Growth” , International Journal of Business and Social Science , Vol.5 ,No. 3 ,March, India, 2014,pp295-296.
- [18]Vijay L. N.Gangel& Ms. Honey Gupta , “Public Expenditure and Economic Growth” , A case Study of India ,Global Journal of Management and Business Studies ,Vol.3 ,No. 2 , India ,2013,p192.
- [19] بول أ. سامويلسون و. نوردهاوس - الاقتصاد - ترجمة هشام عبد الله - الطبعة الثانية - الدار الأهلية للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - 2006 - ص 493.
- [20] Fengyi and Eko Suyono , “The Relationship Between Tax Revenue and Economic Growth of Hebei province based on the Tax multiplier effect” , Global Economy and finance journal , Vol.7 No. 2 , September 2014,p7 .
- [21]Alexander Chudik and Others - Debt , Inflation and Growth - USA - November 2013 - p1 .
- [22] Tajudeen Egbetunde , “Public Debt and Economic Growth in Nigeria : Evidence from granger causality” , American Journal of Economics ,Vol.2 ,No. 6 ,2012 , pp101-103.
- [23] جورج كلاك - موجز الاقتصاد الأمريكي - مكتب الأعلام الخارجي - وزارة الخارجية الأمريكية - ص 84.
- [24] ابراهيم بن حبيب الكروان السعدي - قراءة في الأزمة المالية المعاصرة - الطبعة الثانية - دار جرير للنشر والتوزيع - عمان - 2009 - ص 49 .
- [25]Mark P.keightley and others,” Slow growth in the U.S. Economic”, congressional research service ,2016,p6 .
- [26] Economic report of the president transmitted to the congress- February-2001,2014,p48.
- [27] عبد الحسين محمد العنبيكي وآخرون، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة 2003 - 2010، مجلة جامعة بابل، المجلد 20، العدد 1، 2012، ص 112.
- [28] عباس كاظم الدعيمي - السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأوراق المالية - الطبعة الاولى - دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان - 2010 - ص 302.
- [29] عدنان داود العذاري - ود. جواد كاظم البكري - اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية للمدة 1955 - 2004 باستخدام نموذج كالدور - الطبعة الاولى - دار جرير للنشر والتوزيع - عمان - 2010 - ص 137 - 138.
- [30] جواد كاظم البكري - ما قبل الكارثة - أزمة المنحدر المالي الأمريكي 2012 - الطبعة الأولى - مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية - 2013 - ص 98.
- [31] علي معجل خلف عودة الشعبي، جمال فيصل حمد المحمدي، أثر التطورات الاقتصادية على الفكر والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة جامعة بابل، المجلد 25، العدد 1، 2017، ص 215.
- [32] للمزيد أنظر:- صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد - أبو ظبي - 2013 - ص 3. -صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي - أبريل 2014 - ص 49.